الأمم المتحدة

S/PRST/2014/17

مجلس الأمن

Distr.: General
27 August 2014
Arabic
Original: English

بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٧٢٤٩ المعقودة في ٢٧ آب/أغسطس ٢٠١٤، بشأن نظر المجلس في البند المعنون ”السلام والأمن في أفريقيا“، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

”يعيد مجلس الأمن تأكيد قلقه المستمر إزاء الحالة المنذرة بالخطر في منطقة الساحل، ويؤكد من جديد التزامه المتواصل بالتصدي للتحديات الأمنية والسياسية المعقدة التي تواجه تحقيق الاستقرار والتنمية في المنطقة على الرغم من الجهود الجماعية التي يبذلها كل من المنطقة والمجتمع الدولي، ويؤكد من جديد التزامه المتواصل بالتصدي لهذه التحديات، التي ترتبط بالقضايا الإنسانية والإنمائية، فضلا عن الآثار السلبية لتغير المناخ والتغيرات البيئية. ويعيد مجلس الأمن تأكيد أهمية اتباع نهج متسق وشامل ومنسق يشمل جوانب الحكم الرشيد والأمن والأنشطة الإنسانية وحقوق الإنسان والتنمية والبيئة للتصدي للأخطار المحدقة بجميع أنحاء منطقة الساحل، ولمعالجة الأسباب الجذرية الكامنة وراء هذه التحديات.

”ويعيد مجلس الأمن تأكيد التزامه القوي بسيادة منطقة الساحل وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي ووحدتها، ويكرر التأكيد على أهمية تبني السلطات الوطنية والإقليمية عملية تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. ويشجع مجلس الأمن مواصلة التشاور الوثيق بين الدول الأعضاء في منطقة الساحل وغرب أفريقيا والمغرب العربي، والتشاور مع المانحين والشركاء الإقليميين والمتعددي الأطراف وسائر المانحين والشركاء الثنائيين من أجل تعزيز الجهود الرامية إلى تنفيذ الاستراتيجية. ويشيد مجلس الأمن بالدور القيادي المتزايد الذي تضطلع بها بلدان المنطقة، ويرحب في هذا الصدد بإنشاء مجموعة الخمسة لمنطقة الساحل، التي تهدف إلى تعزيز الأخذ بزمام المبادرات التي تركز على التصدي للأخطار المحدقة بالسلام

14-59960 (A) 270814 270814

الرجاء إعادة استعمال الورق

والأمن والتنمية في منطقة الساحل. ويشجع مجلس الأمن مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى منطقة الساحل على التعاون عن كثب مع بلدان مجموعة الخمسة، وسائر بلدان المنطقة، والجهات الفاعلة الإقليمية والدولية من أجل التصدي لهذه التهديدات.

”ويرحب مجلس الأمن بالزيارة الرفيعة المستوى التي قام بها إلى المنطقة، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، كل من الأمين العام للأمم المتحدة، ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، ورئيس مجموعة البنك الدولي، ورئيس مصرف التنمية الأفريقي، ومفوض الاتحاد الأوروبي لشؤون التنمية، والتي كانت بمثابة بعثة هامة لتعزيز التنسيق والتعاون على نحو أوثق فيما بين بلدان الساحل وشركائها. ويشجع مجلس الأمن إعادة تنشيط الرؤية التي تم رسمها أثناء الزيارة، وذلك من أجل ترجمة إرادة والتزام المجتمع الدولي إلى نتائج ملموسة. ويرحب مجلس الأمن، في هذا الصدد، بالمبادرات التي اتخذتها بلدان مجموعة الخمسة لتعيين منسقين وطنيين من أجل تحسين التنسيق مع مكتب المبعوث الخاص إلى منطقة الساحل، فضلا عن مبادرة إنشاء فريق للمتابعة يتكون من الممثلين الدائمين لمجموعة الخمسة ولبلدان أخرى من بلدان الساحل في نيويورك، وذلك بهدف اللقاء بصورة منتظمة وتبادل المعلومات والمتابعة مع الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل.

”ويرحب مجلس الأمن بإنشاء منتدى التنسيق الوزاري لمنطقة الساحل من أجل مناقشة الأولويات المشتركة فيما يخص المبادرات المتخذة في منطقة الساحل في إطار التناوب على منصب الرئاسة، الذي تشغله مالي منذ الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. ويحيط مجلس الأمن علما بالاستنتاجات التي خلص إليها اجتماعا منتدى التنسيق الوزاري لمنطقة الساحل اللذان عقدا في باماكو في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ وفي ١٦ أيار/مايو ٢٠١٤، ويهيب بالمجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، باعتبارهما يشتركان في رئاسة الأمانة التقنية، إلى دعم أداء المنتدى. ويرحب مجلس الأمن بالجهود التي تبذلها مالي، بصفتها الرئيس الحالي للمنتدى، من أجل تدعيم هذه المبادرات لفائدة منطقة الساحل، ويتطلع إلى إحراز مزيد من التقدم خلال الأشهر المقبلة.

”ويرحب مجلس الأمن بإنشاء آلية التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة، التي تشمل ثلاثة أفرقة عاملة مشتركة بين الوكالات تابعة للأمم المتحدة تُعنى بمجالات الحوكمة والأمن والقدرة على التكيف، وذلك من أجل كفالة التصدي

على نحو منسق ومتسق للتحديات التي تواجه المنطقة. ويرحب مجلس الأمن بنقل مكتب المبعوث الخاص إلى منطقة الساحل إلى مباني مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا في داكار بالسنغال، في إطار جهوده الرامية إلى ترسيخ تنفيذ الاستراتيجية في المنطقة على نحو أوفى ومباشر أكثر وتحقيق أقصى قدر ممكن من التآزر مع الكيانات المعنية في منظومة الأمم المتحدة.

”ولا يزال يساور مجلس الأمن قلق بالغ إزاء الأنشطة التي تضطلع بها في منطقة الساحل تنظيمات إرهابية، منها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وجماعة أهل السنة للدعوة والجهاد (بوكو حرام)، وحركة أنصار الدين، وحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا، وتنظيم ”المرابطون“، ويكرر تأكيد إدانته الشديدة للهجمات الإرهابية التي وقعت في الآونة الأخيرة في المنطقة. ويكرر مجلس الأمن أيضا الإعراب عن قلقه إزاء الأخطار الجسيمة التي تتهدد السلام والأمن من جراء النزاعات المسلحة، وانتشار الأسلحة والجريمة المنظمة عبر الوطنية وسائر الأنشطة غير المشروعة مثل الاتجار بالمخدرات في منطقة الساحل، والصلات المتزايدة مع الإرهاب في بعض الحالات.

”ويذكِّر مجلس الأمن بأن الجزاءات تشكل أداة هامة من أدوات مكافحة الإرهاب، ويشير إلى أن الجماعات المذكورة في الفقرة ٦ مُدرجةٌ في قائمة الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة وخاضعةٌ لتدابير الجزاءات. ويشيد مجلس الأمن بالمبادرة التي اتخذتها اللجنة المعنية بالجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة وفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات التابع لها من أجل التعاون مع الدول الأعضاء في منطقتَي الساحل والمغرب العربي والمناطق المجاورة للنظر في السبل التي يمكن من خلالها لنظام الجزاءات أن يدعم ويعزّز إسهامات الدول المتضررة، بحيث تُدمج في وسائل التصدي على الصعيدين الوطني والإقليمي للتهديد الذي يشكّله تنظيم القاعدة في المنطقة.

”ويرحب مجلس الأمن بالجهود التي تبذلها لجنة مكافحة الإرهاب ومديريتها التنفيذية لضمان التنفيذ الكامل للقرارَين ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٦٢٤ (٢٠٠٥)، ولتيسير تقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء، ويشيد في هذا الصدد بالنهج المركّز الذي تتبعه المديرية التنفيذية بهدف تلبية احتياجات الدول الأعضاء في مجال مكافحة الإرهاب في منطقتي الساحل والمغرب العربي، ولا سيما في مجال مراقبة الحدود ووضع استراتيجيات شاملة لمكافحة الإرهاب. ويشجع مجلس الأمن المديرية التنفيذية على مواصلة العمل مع الدول الأعضاء، بناءً على طلبها، وتقييم المساعدة

التقنية وتيسير تقديمها، لا سيما في ظل التعاون الوثيق داخل فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، وكذلك مع جميع الجهات التي تقدم المساعدة التقنية على أساس ثنائي ومتعدد الأطراف.

”ويرحب مجلس الأمن بعملية نواكشوط بشأن تعزيز التعاون الأمني وتفعيل منظومة السلم والأمن الأفريقية في منطقة الساحل والصحراء، التي استُهلت في ١٧ آذار/مارس ٢٠١٣، ويحيط علما بالاستنتاجات التي خلص إليها الاجتماعان الوزاريان اللذان عُقدا في نجامينا في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ وفي نيامي في ١٩ شباط/فبراير ٢٠١٤، وكذلك الاجتماعات الخمسة لرؤساء أجهزة المخابرات والأمن التي نظمتها مفوضية الاتحاد الأفريقي. ويحيط مجلس الأمن علماً أيضا بالاستنتاجات التي خلص إليها مؤتمر قمة باريس المعني بالأمن في نيجيريا، المعقود في ١٧ أيار/مايو ٢٠١٤، وكذلك اجتماع لندن الوزاري بشأن الأمن في نيجيريا، المعقود في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٤، والتي أعادت تأكيد التزام بلدان المنطقة والشركاء الدوليين بزيادة التعاون الأمني بهدف التصدي على نحو أكثر فعالية للتهديد الذي يشكله الإرهاب في المنطقة، بطرق شتى منها الجهود المبذولة للإسهام في تنشيط فرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات لإجراء دوريات في منطقة بحيرة تشاد ولإنشاء وحدة لدمج المعلومات الاستخباراتية على الصعيد الإقليمي.

”ويعيد مجلس الأمن تأكيد الحق السيادي للدول الأعضاء في تأمين حدودها، ويهيب بدول منطقة الساحل تعزيز أمن الحدود والنظر في إنشاء وحدات خاصة تضطلع بتسيير دوريات إقليمية، من أجل الحد بفعالية من امتداد الأخطار عبر الحدود الوطنية في المنطقة. ويرحب مجلس الأمن بالالتزام الذي تعهّد به القادة الأفارقة خلال مؤتمر قمة مالابو المعقود يومي ٢٦ و ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٤ وبالخطوات التي اتخذها الاتحاد الأفريقي من أجل تفعيل قدرة أفريقيا على التصدي فورا للأزمات، ويشجع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على التعهّد بالتبرع بمبالغ كبيرة لصالح هذه المبادرة.

”وإذ يشدد مجلس الأمن على أن الإرهاب، إلى جانب الجريمة المنظمة عبر الوطنية وسائر الأنشطة غير المشروعة مثل الاتجار بالمخدرات، يشكّل أخطارا متكررة في منطقة الساحل، فإنه يشجع الدول الأعضاء في منطقة الساحل على تحسين تنسيق جهودها المبذولة لمكافحة هذه الأخطار بمزيد من الفعالية. ويرحب مجلس الأمن بتعاون بلدان منطقة الساحل وشركائها الثنائيين والمتعددي الأطراف

في مجال مكافحة الإرهاب في المنطقة، ويشجع الشركاء الدوليين على تقديم الدعم إلى تلك البلدان بهدف تعزيز قدراتها على الصعيدين الوطني والإقليمي، بما في ذلك قدرتها على تسيير دوريات إقليمية، وعلى إنشاء وتشغيل مراكز مشتركة للتنسيق ومراكز مشتركة لتبادل المعلومات. ويشير مجلس الأمن إلى أهمية التقيّد بحقوق الإنسان وسيادة القانون في سياق مكافحة الإرهاب. ويدعو مجلس الأمن بلدان منطقة الساحل إلى تكثيف التعاون والتنسيق عبر الحدود وعلى الصعيد الأقاليمي من أجل التصدي على نحو أكثر فعالية للأخطار التي تهدد السلام والأمن في المنطقة.

”ويحيط مجلس الأمن علما بتقرير الأمين العام (S/2014/397) عن التقدم المحرز نحو تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، ويشدد على أهمية ضمان تنفيذ جميع ركائز الاستراتيجية الثلاث، وهي الأمن والحوكمة والقدرة على التكيّف، التي هي ركائز مترابطة. ويشدد مجلس الأمن على أهمية إشراك المجتمع المدني في تنفيذ الاستراتيجية، ويؤكد الحاجة إلى أن تواصل الحكومات في منطقة الساحل إظهار الإرادة السياسية الدؤوبة الضرورية لإتاحة تنفيذ الاستراتيجية تنفيذا فعالا ودائما.

”ويظل يساور مجلس الأمن القلق إزاء الحالة الإنسانية الهشة للغاية في منطقة الساحل حيث لا يزال ٢٠ مليون شخص على الأقل معرّضين لخطر انعدام الأمن الغذائي، و ٥ ملايين طفل تقريبا معرّضين للإصابة بسوء التغذية الحاد. ويشيد مجلس الأمن بالجهود التي يبذلها المنسق الإقليمي للشؤون الإنسانية لمنطقة الساحل، بدعم من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وسائر الجهات والوكالات الفاعلة في المجال الإنساني، من أجل بناء وتعزيز القدرة على التكيّف على الصُّعد المحلي والوطني والإقليمي بهدف الحد من آثار هذه الكوارث. ويشيد مجلس الأمن، في هذا الصدد، بالدعم الذي تقدمه بلدان المنطقة وسائر الجهات المانحة، ويدعو المجتمع الدولي إلى تعزيز دعمه في المجالات التي تتطلب اهتماما فوريا.

”ويعرب مجلس الأمن عن تقديره للمبعوث الخاص السابق للأمين العام إلى منطقة الساحل، رومانو برودي، لتيسيره وضع استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، ويعرب أيضا عن تقديره للجهود التي بذلها الممثل الخاص السابق للأمين العام لغرب أفريقيا، سعيد جنيت، في سياق دعم تنفيذ الاستراتيجية.

”ويرحب مجلس الأمن بتعيين المبعوثة الخاصة الجديدة للأمين العام إلى منطقة الساحل، السيدة هيروت جيبري سيلاسي، ويعرب عن دعمه الكامل للوفاء بولايتها. ويشجع مجلس الأمن المبعوثة الخاصة على مواصلة جهودها ومساعيها الحميدة من أجل تحسين التعاون على الصعيدين الإقليمي والأقاليمي، وتعزيز تنسيق المساعدة الدولية الموجهة إلى بلدان منطقة الساحل بالتنسيق الوثيق مع الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا.

”ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يبلغه بما يُحرز من تقدم في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل من خلال تقديم إحاطة شفوية بحلول ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، ومن خلال تقرير وإحاطة يقدمان في موعد أقصاه ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥“.